المبعوث الأممي يفجع «المعارضة»: تغيير النظام عبر الدستور أو الانتخابات.. وفقدتم دعمكم.. وفشل «جنيف» يعني استبدالها بـ«سوتشي»

وفد الجمهورية يعقد جلسة ثانية مع دي ميستورا ويؤكد رفض الشروط المسبقة والمفاوضات المباشرة

من مباحثات «جنيف ٨» بين وفد الحكومة السورية برئاسة بشار الجعفري مع الوفد الأممي برئاسة ستيفان دي ميستورا أمس (أ.ف.ب)

| وكالات

بخلاف اليومين السابقين، تكشفت في اليوم الثالث من المرحلة الثانية من «جنيف ٨»، تفاصيل ما يجري في أروقة قصر الأمم المتحدة، بين المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا ووفدي المفاوضات، وكان أبرز ما تسرب هو توجيه دي ميستورا صفعة موجعة لوفد المعارضة عبر مطالبته بأن يكون «أكثر واقعية»، وإبلاغه إياه بأن تغيير «النظام في سورية يكون عبر الدستور أو الانتخابات»، وأن «المعارضة» فقدت دعمها الدولي.

وفي تفاصيل اليوم الثالث، فقد ذكرت وكالة «سانا» للأنباء، أن وفد الجمهورية العربية السورية برئاسة بشار الجعفري عقد جلسة محادثات ثانية مع دي ميستورا في مقر الأمم المتحدة بجنيف في إطار الجولة الثامنة من الحوار السوري السوري، بعد أن كان الوفد عقد أول من أمس، جلسة محادثات أولى مع دي ميستورا في سياق المرحلة الثانية التي تم استئنافها الأحد الماضي مع وصول وفد الجمهورية إلى المدينة السويسرية.

وبحسب تقارير تلفزيونية جدد وفد الجمهورية رفضه لبيان «الرياض ٢» للمعارضة الذي يعتبر الخوض في مستقبل الرئيس بشار الأسد شرطاً مسبقاً للمحادثات بين الجانبين.

وذكرت أن وفد الجمهورية اشترط خلال لقائه دي ميستورا عدم ذكر مصير الرئيس الأسد خلال المحادثات، وجدد الوفد رفضه الخوض في مفاوضات مباشرة مع المعارضة.

وفي وقت سابق من يوم أمس، قالت «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة، في بيان لها، بحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»: «نحن مستعدون للجلوس مع طرف النظام هذا الصباح (الثلاثاء) أو هذه الظهيرة أو في أي وقت آخر يأتي فيه النظام لطاولة المفاوضات، للخوض في مفاوضات شاقة بسبب تباين الأهداف ومن دون وجود شروط مسبقة».

على خط مواز، نقلت وكالة «الأناضول» عن مصادر وصفتها بـ«الموثوقة وواسعة الاطلاع» قولها أمس: إن اجتماع الاثنين بين دي ميستورا وفريقه مع وفد المعارضة، كان سيئا بالنسبة للأخير، حيث طالبه بأن يكون «أكثر واقعية» ويتعامل وفق ذلك مع المعطيات».

وأضافت المصادر: إن المبعوث الدولي اعتبر أن «المعارضة» قد فقدت دعمها الدولي، وأنها إذا شاركت في مؤتمر سوتشي المقبل، من دون تحقيق تقدم في سلة الدستور في اجتماعات «جنيف» الحالية، فإنها ستتلاشى وتضيع هناك، وسيكون «سوتشي» بديلاً لـ«جنيف».

ولفتت المصادر إلى أن دي ميستورا أيضاً اعتبر أن «المعارضة تحلل القرار الدولي ٢٢٥٤، وبيان جنيف١ «٢٠١٢» بشكل خاطئ، وتدلي بتصريحات ترفع من سقفها دون أساس واقعي».

وطالب دي ميستورا وفد المعارضة الخوض بشكل جدي بمباحثات السلة الثانية، المتعلقة بالدستور، لتحقيق تقدم قبيل الذهاب إلى مؤتمر «سوتشي»، وفقاً للمصادر.

بالمقابل، نفى مصدر في «المعارضة» بجنيف أمس، بحسب «روسيا اليوم» صحة المعلومات التي تناقلتها وسائل إعلام حول مضمون المحادثات بين دي ميستورا ووفد المعارضة.

وقال المصدر، الذي طلب عدم ذكر اسمه: «إن التصريحات التي تم نسبها لدي ميستورا غير دقيقة بالمجمل».

في غضون ذلك، أكدت مجلة «نيو يوركر» الأميركية أمس، أن «إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب خضعت لبقاء الرئيس الأسد في الحكم حتى عام ٢٠٢١، بعد سيطرة الجيش العربي السوري على أغلبية المدن السورية، وعدم وجود قوة معارضة موحدة تستعيد هذه المناطق».

واعتبرت أن «دور واشنطن في سورية أصبح مهمشاً أكثر من ذي قبل، مقارنة بالدور الروسي والإيراني والتركي، مما انعكس على دور مؤتمر «جنيف»، في إيجاد حل في سورية، والتعويل على محادثات أستانا».

وبرأي المجلة، فإن «مطالب المعارضة بتنحي (الأسد) كشرط مسبق للسلام أو الانتقال السياسي أصبح غير واقعي، وخصوصاً بعد إخفاق مؤتمر جنيف الذي ترعاه الأمم المتحدة».

على خط مواز، أكد السفير العراقي لدى روسيا حيدر منصور هادي العذاري، أثناء لقائه أمس، مع رئيس لجنة مجلس الاتحاد الروسي للشؤون الدولية قسطنطين كوساتشوف، أن بلاده تقدمت إلى الحكومة الروسية بطلب رسمي لدعوة ممثليه إلى حضور الجولة الثامنة من مفاوضات «أستانا» بشأن التسوية السورية، المقرر عقدها في ٢١-٢٢ الجاري.

لم تستبعد عملية ضد الأكراد في عفرين لكن بالتنسيق مع روسيا

أنقرة: لا نرى حالياً تهديداً لنا من الحكومة السورية

| وكالات

أعلنت تركيا، أنها لا ترى حالياً تهديداً لها من الحكومة السورية، وأكدت أن إمكانية شن عملية عسكرية ضد الميليشيات الكردية المسيطرة على منطقة عفرين شمال سورية لا تزال قائمة، وأنها سوف تنسق مع موسكو عملية عسكرية هناك «إذا ظهرت الحاجة إليها».

وشدد وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو جاويش، في حديث لقناة «إن تي في» أمس، وفق ما نقلت «روسيا اليوم»، على أن تركيا «ستتصدى لأي خطر عليها من شمال سورية، مهما كان مصدره»، مؤكداً أن أنقرة «لا ترى حالياً تهديداً لها من الحكومة السورية، بل من وحدات حماية الشعب المرتبطة بحزب العمال الكردستاني».

وذكر جاويش أوغلو، أن أنقرة سوف تنسق مع موسكو عملية عسكرية في عفرين «إذا ظهرت الحاجة إليها».

وأشار إلى أن بلاده لا تعارض بشكل مطلق إدخال الميليشيات الكردية في التسوية السورية، مؤكداً أن أنقرة «سلمت روسيا قائمة الفصائل الكردية التي توافق على العمل معها».

وتابع: «ثمة فصائل كردية مختلفة في سورية ونبقى على اتصال مع بعضها، لسنا ضد الأكراد لكننا إلى جانبهم، غير أن ذلك لا يتعلق بالإرهابيين، وهذا ما بحثناه مع الطرف الروسي».

وأوضح جاويش أوغلو، إن إيران «تعارض أيضاً وحدات حماية الشعب» بسبب «صلاتها مع حزب العمال الكردستاني»، وتابع: إن روسيا «حتى إذا لم تدعم موقفنا، فهي تحترمه».

تجدر الإشارة إلى أن هذه التصريحات تأتي بعد يوم من زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى أنقرة حيث استقبله نظيره التركي رجب طيب أردوغان، وكان الملف السوري بين أهم المواضيع المطروحة على أجندة اجتماع القمة بين الزعيمين، وخاصة أن روسيا وتركيا هما دولتان ضامنتان في مسار أستانا.

وحول الموقف التركي الرافض من مشاركة تنظيم «با يا دا» و«ي بك» اللذين تعتبرهما تركيا تنظيمين إرهابيين وفرعاً لمنظمة «بي كا كا» في «مؤتمر الحوار الوطني السوري» الذي تعتزم روسيا استضافته، أكد جاويش أوغلو، وفق ما ذكرت وكالة «الأناضول» التركية للأنباء، «رفض أنقرة لمشاركة التنظيم في المؤتمر».

بدوره قال رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم: إن مخفر سليمان شاه سيعود إلى مكانه القديم، بعد عودة الأمور إلى نصابها في سورية.

جاء ذلك، في كلمة ألقاها يلدريم بالبرلمان التركي، خلال مناقشة مشروع قانون ميزانية الإدارة المركزية لعام ٢٠١٨.

وأضاف يلدريم، وفق «روسيا اليوم»: إن «قطعة الأرض التي كان عليها مخفر سليمان شاه تعود ملكيتها لتركيا، وتم إخلاء المخفر لفترة قصيرة لدواع أمنية».

من جانب آخر أشار يلدريم إلى أن «نحو ٧٠ ألف سوري عادوا» إلى بلادهم في منطقة «درع الفرات» (شمال سورية) بعد تطهير المنطقة من الإرهابيين.

قولاً واحداً

بين المباشرة واللا مباشرة

سامر ضاحي

تستمر رحى مفاوضات جنيف بالدوران على وقع كلمات المطربة اللبنانية فيروز «لا تجي اليوم ولا تجي بكرا»، فالحل السياسي يبدو مؤجلاً لا معجلاً، لأن المنصة التي تشهد المفاوضات في المدينة السويسرية، لم تصل إلى مبدأ التفاوض حتى مع انقضاء سبع جولات ونصف الجولة.

وإذا ما سلمنا جدلاً بأن جنيف لا تزال أقصى سقف يمكن للمعارضة أن تصل إليه، فإن ثمة تطورات تؤكد هذه الرؤية إذا ما نظرنا إلى مخرجات مؤتمر الرياض التي جمع ثلاث منصات للمعارضة إضافة إلى شخصيات مستقلة واستطاعت الدول الراعية لجنيف، سواء التي تدعم الحكومة السورية أو التي تدعم معارضتها، أن تقحم ممثلين عن منصتي موسكو والقاهرة اللتين تبديان مواقف أكثر مرونة تجاه دمشق على عكس منصة الرياض التي أدت التطورات الإقليمية والدولية إلى إزاحة تيار الصقور فيها لمصلحة تيار الحمائم، ومن جهة أخرى تبدو التناقضات في المعارضة المنبثقة عن «الرياض ٢» أكثر حدة ضمن الفريق الواحد مع تراجع دور المعارضين الذين كانوا يملكون بعض الوصاية على ميليشيات المعارضة المسلحة على الأرض، فبات المشهد السوري في تباين واضح بين الميدان المعارض وقادته السياسيين، ولا أدل على ذلك من الصراع على النفوذ الذي تشهده مناطق الشمال بين موالين للحكومة المؤقتة التي تتبع للائتلاف المعارض وموالين لحكومة الإنقاذ التي تعتبر محاولة من جبهة النصرة للظهور بموقف مدني ودفع سمة الإرهاب عنها، ويبدو أن المناخ الدولي والإقليمي في ضوء صراع المصالح بين روسيا وإيران وتركيا في سورية، يساعد «النصرة» في هذا التوجه لكنه يعوق أي توافق خارجي باعتبار أوامر «النصرة» لا تزال مرتبطة بالتركي.

لا يمكن إنكار الدور الروسي المهم ميدانياً والذي أسهم بدفع الأمور قدماً في المفاوضات الخارجية في أستانا وما تمخض عنها من اتفاقات لخفض التصعيد، لكن الأخيرة من شأنها إدخال أي محادثات سياسية في سراديب التفاصيل، وهو ما تتقنه دمشق بامتياز على حين لا تزال المعارضة لا تمتلك الخبرة التراكمية اللازمة للتفاوض.

من هذا المنطلق تبدو المعارضة مستعجلة بالتحول إلى مفاوضات مباشرة في جنيف مقابل برود من طرف الوفد الحكومي تجاه هذه الرؤية، لأن الحكومة اليوم شبه متيقنة من وقف الدعم الخارجي عن ميليشيات المعارضة المسلحة، وبالتالي فإن عامل الزمن كفيل بتفكيك الأخيرة تباعاً في ظل الرقابة الدولية على «مناطق خفض التصعيد»، وبالتالي ليست مضطرة لتقديم أي تنازل عن رؤيتها للحل السياسي وهي التي لم تتنازل عنها في أحلك ظروفها، كما يضاف إلى ذلك عدم قدرة الميليشيات اليوم على شن هجومات واسعة على نقاط الجيش العربي السوري لو رغبت بخرق «اتفاقات خفض التصعيد» واقتصار قدراتها العسكرية على تأمين موقفها الدفاعي، ما أضاف الكثير من الارتياح على الموقف السوري دون أن يتأثر بخروج القوات الروسية من سورية الذي أعلن عنه مؤخراً.

في ضوء كل ما سبق، تبقى دمشق الأكثر قدرة باللعب على التناقضات الدولية والإقليمية، وبالتالي فإن وفدها بمقدوره المضي قدماً في تسيير كل جولات جنيف المقبلة دون الانتقال لمفاوضات مباشرة، بانتظار انتهاء الحليف الروسي من إتمام الإعدادات لمؤتمر سوتشي وتكريس «اتفاقات خفض التصعيد» في محادثات أستانا لنقل كل المخرجات السابقة إلى جنيف وإقرارها بشرعية دولية.

بكين: موسكو تساهم بشكل كبير بمحاربة الإرهاب في سورية

| وكالات

على حين اعتبرت بكين أن موسكو إلى جانب الدول الأخرى ساهمت بشكل كبير بحملة مواجهة الإرهاب في سورية، رأت أنقرة أن خلق انطباع بأن روسيا تنسحب من سورية أمر «غير واقعي»، بعد أن اعتبر البيت الأبيض الأميركي أن قرار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ببدء سحب القوات الروسية من سورية لن يؤثر في أعمال وأولويات الولايات المتحدة في سورية.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الصينية، لو كان، أمس، خلال مؤتمر صحفي، معلقاً على سحب القوات الروسية من سورية ودور روسيا في مواجهة الإرهاب في هذه البلاد، وفق ما نقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء: «نحن أولينا اهتماماً لتصريح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، خلال عامين تم إحراز تقدم كبير في حملة مواجهة الإرهاب على الأراضي السورية وجميع الأطراف بما في ذلك روسيا ساهموا بشكل كبير بذلك».

وأوضح المتحدث أن الصين تطالب المجتمع الدولي مواصلة التعاون المشترك للقضاء على جميع أشكال الإرهاب، بالإضافة إلى الدور القيادي للأمم المتحدة للتقدم في التسوية السياسية للأزمة السورية.

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أعلن خلال زيارة هي الأولى لقاعدة حميميم، في سورية، صباح الإثنين، أنه «خلال أكثر من عامين قامت القوات المسلحة الروسية، مع الجيش السوري بدحر أقوى الجماعات الإرهابية الدولية». وأوعز لوزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان ببدء عودة جزء كبير من القوة العسكرية الروسية إلى نقاط تمركزها الدائمة.

وأتت زيارة الرئيس الروسي إلى سورية، بعد زيارتين قام بهما الرئيس بشار الأسد إلى روسيا خلال الأحداث الجارية في سورية، وكانت الزيارة الأخيرة في ٢١ الشهر الماضي، في حين الأولى في تشرين الأول ٢٠١٥.

من جانبه، اعتبر وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، أن خلق انطباع بأن روسيا تنسحب من سورية «غير واقعي».

جاء ذلك خلال مشاركته في برنامج على قناة «إن تي في» التركية؛ وفق ما نقلت وكالة «الأناضول» للأنباء، حيث تطرق إلى تصريحات الرئيس الروسي، حول إيعازه بسحب قوات بلاده من سورية.

وأوضح جاويش أوغلو أن «روسيا سبق أن سحبت جنوداً من سورية، لكن مع احتدام الاشتباكات أرسلت جنوداً بأعداد أكبر لاحقاً».

وذكر أن روسيا والولايات المتحدة تمتلكان قواعد عسكرية في المنطقة.

وأضاف: «لذلك فإنه في حال خلق انطباع يوحي بالانسحاب من هناك، فإن ذلك ليس صحيحاً وواقعياً». وأفاد بأن روسيا لديها بالأساس قاعدتان في سورية، فضلاً عن انتشار جنودها في مناطق عديدة هناك.

وعقب أوامر بوتين بسحب القوات الروسية من سورية، أعلن البيت الأبيض أن واشنطن لا تنوي سحب قواتها من سورية، رغم اتخاذ موسكو قراراً حول سحب قواتها من هناك، مؤكداً ضرورة مواصلة مكافحة الإرهابيين في العراق وسورية.

وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض سارة ساندرز الإثنين، وفق ما نقل الموقع الالكتروني لقناة «روسيا اليوم»: «الولايات المتحدة ستواصل التقدم، وتأمين كل ما بوسعها للانتصار على داعش في كل الجبهات وبالطبع لحماية أرواح الأميركيين». وأكدت ساندرز أن «القوات الأميركية ستواصل عملها ما لم يستأصل داعش وستعمل على تأمين منع عودة إرهابيين إلى سورية».

ويذكر أن الأركان العامة الروسية قد أعلنت مؤخراً عن تحرير كافة الأراضي السورية من تنظيم داعش، وأن الجيش العربي السوري استطاع مدعوماً بالطيران الروسي تطهير ما تبقى من قرى وبلدات شرقي الفرات في محافظة دير الزور من آخر فلول داعش. وكان المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية، إيريك باهون، قد أعلن في وقت سابق الإثنين، أن قرار الرئيس الروسي ببدء سحب القوات الروسية من سورية لن يؤثر في أعمال وأولويات الولايات المتحدة في سورية. وأكدت وزارة الدفاع الأميركية نهاية الشهر الماضي رسمياً أن عدد قواتها في سورية بلغ ١٧٢٠ عسكرياً. من جهة أخرى كشفت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية الشهر الماضي أن الولايات المتحدة تخطط للحفاظ على وجودها العسكري في شمال سورية حتى بعد هزيمة تنظيم داعش الإرهابي.

حذرت من إنشاء الأميركيين الباقين في سورية «جيلاً جديداً من المتطرفين»

رغم سحب قواتها.. موسكو: مستمرون بدعم دمشق

مجموعة من العسكريين الروس قبيل عودتهم إلى بلادهم أمس (عن الإنترنت)

| وكالات

جددت موسكو التأكيد، أمس، استمرارها بدعم دمشق رغم بدء سحب قواتها من سورية، بعدما «أبعدت التهديدات الإرهابية عن حدود بلادها وجيرانها»، حيث كانت القاذفات الإستراتيجية من طراز «تو ٢٢» تعود إلى قواعدها الدائمة قادمة من جنوبي روسيا، بموازاة وصول كتيبة من الشرطة العسكرية الروسية إلى داغستان.

وبينما أسال قرار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سحب قوات بلاده من سورية لعاب المعارضة والدول التي تدعمها بأن سحب القوات هو موقف روسي ضد دمشق كان المتحدث باسم الرئاسة الروسية ديمتري بيسكوف يقطع الطريق عليهم، بالتأكيد أن روسيا مستمرة بدعم السلطة الشرعية في سورية وستسهم بالتوصل إلى حل سياسي للأزمة فيها.

وقال بيسكوف في مؤتمر صحفي وفقاً لوكالة «سبوتنيك»: إن «روسيا ستواصل استخدام الضربات الموجهة ضد الإرهابيين في سورية عند الحاجة».

وأضاف: إن «عملية إنقاذ سورية انتهت ولا داعي للإبقاء على قوة عسكرية كبيرة هناك». موضحاً أن موسكو ستواصل استخدام الضربات الموجهة ضد «الإرهابيين» في سورية عند الحاجة، وهو ما تم فعلاً يوم أمس حين استهدفت قاذفات إستراتيجية مواقع لداعش.

ورفض بيسكوف تأويل زيارة بوتين إلى سورية ومصر وتركيا أول من أمس، بأنها محاولة لـ«ملء الفراغ» في المنطقة وتعزيز مواقع بلاده هناك، معتبراً وفق وكالة «نوفوستي»، أن بلاده «موجودة في المنطقة منذ زمن، وهي تتطلع لتحقيق مصالحها البراغماتية، وتسعى إلى تعاون يقوم على أساس المنفعة والثقة المتبادلتين».

من جهته أكد رئيس لجنة الدفاع والأمن في مجلس الاتحاد الروسي القائد السابق للقوات الجوية الفضائية الروسية فيكتور بونداريف أن الجيش العربي السوري وقوات حفظ الأمن السورية حالياً قادران على درء أي مخاطر محتملة.

ورأى بونداريف أن وجود القوات الأميركية في سورية غير شرعي، معتبراً وفق وكالة «سانا»، أن أراضي الدول الأخرى التي توجد فيها قوات أميركية وخاصة تلك التي تقع على الحدود مع سورية يمكن أن تستخدم لاستئناف عبور الإرهابيين إليها مجدداً، مشيراً إلى أن الأميركيين ببقائهم في سورية سيكونون قادرين على «إنشاء ورعاية جيل جديد من المتطرفين في هذا البلد».

وفي تفاصيل سحب القوات، أعلنت وزارة الدفاع الروسية، أمس عن وصول «طائرتي نقل عسكري اليوم (الثلاثاء) قدمتا من سورية في مطار محج قلعة في جمهورية داغستان الروسية، وعلى متنهما مئتا فرد من رجال الشرطة العسكرية التابعين للدائرة العسكرية الجنوبية»، بعدما «أنهوا مهمتهم هناك بنجاح، حيث عملوا منذ أيار ٢٠١٧ على مراقبة وقف إطلاق النار في مناطق وقف التصعيد المعلنة في سورية، وأسهموا في الحفاظ على أمن المدنيين وأمنوا وصول قوافل المساعدات الإنسانية إلى المناطق المنكوبة».

بموازاة ذلك أعلنت الوزارة عن بدء عودة القاذفات الإستراتيجية «تو ٢٢» إلى قواعدها الدائمة قادمة من جنوبي روسيا، حيث نشرت هناك لتسهيل إغارتها على مواقع الإرهابيين في سورية.

وذكرت الوزارة أن «القاذفات تقلع تباعاً من مطاراتها المؤقتة جنوبي البلاد في جمهورية أوسيتيا الشمالية قاصدة قواعدها الدائمة في باقي المناطق الروسية»، من دون أن تشير إلى عدد هذه الطائرات.

وفي تأكيد على نجاح عمليات روسيا في سورية أعلن نائب وزير الخارجية الروسي أوليغ سيرومولوتوف، في تصريح صحفي تصفية الجزء الأكبر من الإرهابيين في سورية، ولاسيما زعماء مسلحين راهنوا على تصدير «الجهاد» من الشرق الأوسط إلى روسيا ومناطق أخرى من العالم.

وشدد الدبلوماسي الروسي على ضرورة توطيد التعاون الدولي وتوحيد الجهود في مكافحة التهديدات الإرهابية، مشيراً إلى استعداد روسيا للتعامل مع الولايات المتحدة في هذا الشأن، وذكر أن الاتصالات الحالية مع الطرف الأميركي في سورية تكتفي بتجنب وقوع الحوادث العسكرية فقط، معتبراً أن نشر إيديولوجيا الإرهاب في المجال الإعلامي يمثل مخاطر جديدة بعد دحر تنظيم «داعش» في سورية. وأضاف: إن مواجهة ترويج الأفكار الإرهابية والمتطرفة تحتاج إلى تضامن قدرات الدولة والمجتمع على أساس القانون الدولي والتعاون النزيه ومن دون استخدام «المعايير المزدوجة» ومحاولات تبرير النشاط الإرهابي.

وقال سيرومولوتوف: إن بإمكان السوريين أنفسهم تأمين الشرعية في سورية ومن دون أي تدخل خارجي أسفر عن زعزعة الاستقرار في هذا البلد في ٢٠١١- ٢٠١٢ وزيادة النشاط الإرهابي هناك وفي المنطقة.

وفي شأن متصل أكدت موسكو أن بوتين، لم ينسق مع الحلفاء قرار سحب القوات.

وقال يوري أوشاكوف، مساعد الرئيس الروسي، للصحفيين رداً على سؤال حول إذا ما كانت السلطات الروسية قد ناقشت قرارها مع إيران: «أعطى الرئيس الأمر بوصفه القائد العام، وهو ليس ملزماً بأن يبلغ أحداً بذلك».

ترامب: ضرباتنا للجيش السوري «قانونية»!

| وكالات

زعم الرئيس الأميركي دونالد ترامب بأن الاعتداءات التي نفذتها الطائرات الأميركية على مواقع الجيش العربي السوري والقوات الرديفة والحليفة «قانونية».

وبحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في رسالة وجهها إلى «الكونغرس» ونشرها البيت الأبيض الاثنين: «منذ صدور التقرير الدوري الأخير، قامت القوات الأميركية المشاركة في الحرب ضد داعش في سورية، بتوجيه عدد محدود من الضربات للجيش السوري والقوات الحليفة له، وكانت هذه الضربات إجراءات قانونية تستهدف التصدي للتهديدات الواضحة للقوات الأمريكية وشركائها، المشاركين في هذه الحملة»، حسب زعمه.

ويرى مراقبون أن ذلك يأتي بهدف التغطية على الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية لتنظيم داعش الإرهابي في سورية، كما جاء بعد الإعلان عن استعادة معظم الأراضي السورية التي كان يسيطر عليها التنظيم.

وكان «التحالف الدولي» الذي تقوده واشنطن، بحجة محاربة داعش، قد اعتدى على القوات الحليفة للجيش العربي السوري في منطقة التنف قرب الحدود السورية الأردنية في ٨ حزيران الماضي، بحجة اقترابها مما يسمى «منطقة منع النزاع» وتشكيلها خطراً على حلفاء لـ«التحالف».

وفي ١٨ من الشهر نفسه، استهدف «التحالف» مقاتلة سورية من نوع سو-٢٢ في محافظة الرقة، قال: «إنها نفذت قصفاً بالقنابل بالقرب من مواقع لـ«قوات سورية الديمقراطية- قسد» المدعومة أميركياً»، على حين أكدت دمشق أن الطائرة كانت تنفذ عملية ضد الدواعش في المنطقة.

وبعد يومين من ذلك، استهدف «التحالف» طائرة مسيرة إيرانية الصنع من نوع Shahed-١٢٩، تابعة لسلاح الجو في الجيش العربي السوري، بالقرب من التنف.

وعقب ذلك أعلنت موسكو أن كل طائرة حربية أو طائرة مسيرة تدخل مناطق العمليات العسكرية للقوات الروسية في سورية، ستتتبعها وسائل الدفاع الجوي باعتبارها هدفاً.